اقتصاد

فوق الطاولة

التشاركية وإعادة الإعمار.. مستقبل غامض

د. رشا سيروب

أعاد حجم الدمار الكبير الذي تعرضت له سورية في البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتدهور الإيرادات العامة وتدني مستوى الخدمات العامة، إلى الواجهة ما كان يتم طرحه منذ عام ٢٠٠٩، لكن بزخم أكبر ومبررات قد تكون مقبولة الآن، بضرورة الاستثمار في البنى التحتية من خلال التشاركية باعتبار القطاع الخاص خياراً تمويلياً رديفاً للتمويل الحكومي ومصدر تمويل إضافياً لسد الفجوة التمويلية لتغطية الحاجات الاستثمارية.

للعلم بالشيء، صدر قانون التشاركية عام ٢٠١٦ وتعليماته التنفيذية عام ٢٠١٧، والذي تم بموجبه تحديد خطوات وآليات التعاقد في تقديم الخدمات العامة على أساس تشاركي، ورغم إحداث مجلس للتشاركية بهدف ضبط وتنسيق مشاريع التشاركية، إلا أنه اقتصر الحديث عن طرح مشروعات التشاركية وفقاً لتوجهات كل وزارة دون الاستناد إلى السياسات والإجراءات المتضمنة الأولويات القطاعية الصادرة من المجلس، وتركزت معظم الطروحات في إطار القطاع الإنتاجي الصناعي والزراعي وصيغ التعاقد في أبسط أشكالها، والتي لا تخدم الغرض الحقيقي- الذي من أجله نشأت التشاركية ومن أجله صدر قانون التشاركية وتعليماته التنفيذية- وهو الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة وخاصة في مرحلة إعادة البناء والإعمار.

تعدّ التشاركية أحد الحلول والخيارات التي تعطي امتيازاً للقطاع الخاص في المساعدة في بناء البنية التحتية والمرافق العامة وتسهيل الوصول إلى الخدمات وتوفيرها بجودة عالية؛ لذلك، فإن الكثير من الأمل يُعقد على التشاركية للمساعدة في حشد الموارد المالية لسد الفجوة التمويلية في مرحلة إعادة الإعمار، وبمقارنة مخصصات الاعتمادات الاستثمارية المرصودة في الموازنات العامة للدولة خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٨) التي لم تتجاوز ١,٥ مليار دولار أميركي، مع حجم الأموال اللازمة لإعادة الإعمار والمقدرة بمئات المليارات من الدولارات، يتبادر إلى ذهننا عدة أسئلة: هل لدى القطاع الخاص الأموال الذاتية أو شبكة العلاقات الإقليمية والدولية التي تمكنه من تأمين وسد هذه الفجوة التمويلية؟ وكيف يمكن- من خلال التشاركية- سد هذه الفجوة؟ وعلى اعتبار أن مدة التحضير والإعلان عن المشروعات وطرحها على أساس تشاركي يستغرق مدة لا تقل عن ١٢-١٨ شهراً (وفق عرّابي فكرة التشاركية البنك والصندوق الدوليين) هل ستقوم الحكومة بإرجاء إنفاقها الاستثماري العام التقليدي بانتظار دخول الشريك الخاص في العملية التنموية المستقبلية؟

كان الهدف الرئيس عندما ظهرت التشاركية على مستوى العالم عموماً وسورية على وجه الخصوص، توجيه أموال القطاع الخاص إلى الاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ ومحطات الطاقة والمياه والصرف الصحي، إلا أن نجاح التشاركية يستلزم المواءمة وتحقيق مصالح جميع الأطراف (الشريك العام: توفير الخدمة العامة وضمان استمرارها بأقل الأعباء على الموازنة العامة- الشريك الخاص: تحقيق أقصى الأرباح، المواطن- المستهلك النهائي: أفضل خدمة وبأسعار ورسوم ضمن القدرة المالية للمكلف).

ومن أجل ذلك، لابد من توافر مجموعة من الأساسيات والعناصر، منها الالتزام بالتوازن التعاقدي، إذ تقوم عقود التشاركية على مجموعة اتفاقيات بين القطاعين العام والخاص، لكن في الواقع هذه العقود عبارة عن عقد ثلاثي الأطراف لا يمكن أن نستثني منه المواطن؛ وبذلك يتوقف نجاح التشاركية في التزام القطاعين العام والخاص في تحقيق هدف مشترك وهو إرضاء المستفيد النهائي (المواطن) رغم اختلاف دوافع كل منهما، لكن هذا الاختلاف في الدوافع لا يلغي ضرورة التزام كلا الطرفين بالهدف المشترك (إرضاء المواطن) من خلال حصوله على الخدمة العامة بأسرع وقت، بأفضل جودة، وبأقل التكاليف وبأسعار ورسوم ضمن قدرته المالية ومستوى دخله.

ويؤدي الالتزام السياسي بالهدف المشترك إلى ضمان نجاح التشاركية واستمرارها وإمكانية تطبيقها على قطاعات أخرى، وهذا يستلزم التعريف الجيد بالمشروع بشكل دقيق وواضح والهدف منه، وتحديد الالتزامات التعاقدية لكل الأطراف ذات العلاقة، واتباع استراتيجيات تستهدف المستفيد النهائي. إضافة إلى أمور أخرى كتوزيع المخاطر وتقاسمها، والقدرة على تحمل العبء المالي.

لعل صعوبة وضع جميع العوامل الأساسية المذكورة في بوتقة واحدة وصعوبة المواءمة ما بين ربحية القطاع الخاص وتخفيض الأعباء المالية على الدولة مع تقديم خدمات جيدة للمواطن بأسعار متناسبة مع دخله، والتعقيد المرتبط بترتيبات التشاركية؛ تؤدي جميعها إلى عدم وضوح مستقبل التشاركية في تمويل البنية التحتية، وإذا كانت الحكومة ما زالت تعول عليها باعتبار التشاركية حلاً وأداة سحرية لمشاكل التمويل وتقديم الخدمات العامة في سورية، فإن ذلك يتطلب منها العمل على وضع الخطط والآليات التي يمكن من خلالها معالجة العقبات التي تعترض فرص نجاح التشاركية والتي تعيق تحقيق الأهداف المطلوبة من التشاركية المتمثلة في ضمان تحقيق الهدف المشترك (المتمثل في إرضاء المواطن) مع تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة.

بالتالي، فإن التشاركية غير المصممة بشكل جيد، والتي لا تحقق الأهداف المشتركة لجميع الأطراف ذات العلاقة (الحكومة، الشريك العام، الشريك الخاص، المستهلك النهائي) ستخلق العديد من المشاكل للجميع من خلال مجموعة من التغيرات غير المرغوب فيها، ما ينعكس سلباً على جدوى أو مبررات تطبيق التشاركية.

في الأسواق حليب مجفف يثير الريبة لتدني أسعاره

٢٥ ألف كيلو حليب تركي مهرّب في قبضة الجمارك يرجح أنها منتهية الصلاحية

عبد الهادي شباط

«الضابطة الجمركية»: ضبط ٤٤ ألف ليتر مازوت بدون بيانات على الطريق إلى درعا

كشف مصدر مسؤول في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن ضبط شاحنة محملة بنحو ٢٥ طناً من مادة الحليب المجفف المهربة، كانت تتجه لأسواق دمشق، دون أن تحمل أي بيانات جمركية أو ثبوتيات تظهر مواصفاتها أو منشأها، مرجحاً أن يكون الحليب منتهي الصلاحية وذا مواصفات متدنية، بينما تم إرسال عينات من الشاحنة لتحليلها لدى المخابر المعتمدة من قبل إدارة الجمارك، وبناء على نتائج هذه التحاليل يتم اتخاذ الإجراءات الخاصة واستكمال تنظيم القضية.

وأكد المصدر على التشدد في الإجراءات والعقوبات التي سيتم اتخاذها بحق صاحب قضية التهريب، بما ينسجم مع توجهات الجمارك لجهة التشدد بقضايا تهريب المواد الغذائية وخاصة أغذية الأطفال، مرجحاً أن يكون مصدر الحليب المضبوط؛ تركياً، مبيناً أن التحقيقات مازالت مستمرة لاستكمال كل المعلومات حول القضية، لأن الجمارك مهتمة بالوصول لجهة دخول هذه الكمية ومعرفة أنها كمية وحيدة أم أن هناك مستودعات تم تخزين فيها هذه المادة- حيث يجري نقلها تباعاً لبعض المحال وورشات صناعة الألبان والأجبان.. وغيرها، من المنشآت التي تعتمد في منتجاتها على مادة الحليب، وعن شكل عبوات الحليب بين أنها ضمن أكياس من أوزان ١٠-٢٥ كغ.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسام نصر الله أن ضبوط مادة الحليب المخالفة أو المنتهية الصلاحية قليلة في أسواق دمشق، وأن معظم حالات الاتجار لهذه المادة تتركز ببيع مادة الحليب الموزعة على شكل معونات حيث يلجأ بعض التجار في السوق لشراء هذه الكميات من المستفيدين لإعادة بيعها في السوق بأسعار مرتفعة، مبيناً أن حماية المستهلك تتابع هذه المخالفات عبر تنظيم الضبوط الخاصة بذلك واتخاذ العقوبات وفق المنظومة القانونية المعمول بها.

وحول ظاهرة بيع أكياس الحليب المجفف في الأسواق بأسعار متدنية تثير علامات الاستفهام حول مواصفاتها، بين نصر الله أن العمل جارٍ على سحب عينات من الأسواق وتحليلها لمعرفة مدى سلامتها ومطابقة مواصفاتها للمواصفات المعتمدة، ومن ثم يتم اتخاذ عقوبات تصل للحبس وغرامات مالية في حال ثبوت أي مخالفة من هذا النوع.

وفي سياق متصل بعمليات التهريب، كشف المسؤول الجمركي عن ضبط ٤٤ ألف ليتر من المازوت على أحد طرقات دمشق الجنوبية دون أن تحمل أي بيانات أو ثبوتيات تظهر مصدرها أو الجهة التي كانت تتجه إليها، مرجحاً أن كمية المازوت كانت في طريقها إلى محافظة درعا، حيث تمت مصادرة الكميات وتسليمها لشركة سادكوب، وفق نظام العمل في الجمارك لمثل هذه المادة، وأمام تهريب كمية مازوت بهذا الحجم من دمشق يدفع للتوقف حول كيفية الحصول على مثل هذه الكمية دون أي أوراق خاصة أو فواتير وخاصة أن مادة المازوت مدعومة وممنوع الاتجار بها.

٥٠٠ طلب قرض سكني لدى «العقاري» فقط

وزير المالية لـ«الوطن»: رفع سقف القروض مسألة وقت

الوطن

يتجه اقتراح رفع سقف القروض السكنية نحو الحصول على موافقة الحكومة، إذ كشف وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أن ملف القروض السكنية والتعديلات المقترحة عليه وخاصة لجهة رفع سقف القرض السكني ليصبح ١٠ ملايين ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة كما هو معمول به حالياً ورفع سقوف قروض الترميم لتصبح ٣ ملايين ليرة بدلاً من مليونين؛ يتجه نحو الموافقة عليه، حيث يتم العمل على التنسيق مع مجلس النقد والتسليف ورئاسة الحكومة، مؤكداً أن الموافقة على رفع هذه السقوف باتت مسألة وقت، مبيناً أن كل القرارات التي تعمل عليها الحكومة اليوم تتجه لخدمة المواطن وتيسير أموره.

وفي سياق متصل، بين مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن عدد الطلبات المقدمة في فروع المصرف للحصول على قروض سكنية تجاوزت ٥٠٠ طلب، موضحاً أن حجم الطلبات مازال متواضعاً، وأن معظم من يقصد فروع المصرف لهذه الغاية يكون بقصد السؤال والاستفسار عن قيمة القرض وسنوات التسديد والكفالات المطلوبة، بينما يعمل المصرف على صياغة مقترح برفع سقوف القروض السكنية حيث تصبح ملائمة لتلبية الغاية منها في مختلف المناطق السكنية.

وأشار العلي إلى أن التعديلات التي يعمل عليها المصرف للكفالات المطلوبة لمنح القروض السكنية مازالت قيد الدراسة وتحتاج لقرار من مجلس الإدارة ووزير المالية عند الانتهاء من صياغتها، حيث تدور التعديلات حول إمكانية عدم إلزام التاجر الراغب بالحصول على قرض أن يؤمن كفيلاً من العاملين في الدولة ومسجلاً لدى التأمينات الاجتماعية، حيث شكلت هذه النقطة جدلاً من التجار عند صدور التعليمات التنفيذية الحالية، بينما يمكن الاستعاضة عن ذلك بالسجل التجاري، كما يناقش المصرف قبول كفالة تاجر لطالب القرض السكني بشرط أن يكون التاجر من الأصول أو الفروع لطالب القرض.

وبين العلي أن حجم الودائع لدى المصرف مرتفع ويمكن الاستفادة من هذه الودائع عبر توظيفها بالقروض السكنية بما يسهم في دعم العمل المصرفي ودعم المشروعات السكنية وخاصة أن شريحة واسعة من المواطنين تطلب هذه القروض سواء لأغراض الترميم أو الشراء.

مليار ليرة إضافية لدعم الموسم الزراعي الشتوي القادم

الحكومة تكلف «الإدارة المحلية» بمتابعة تحسين الخدمات الأساسية في المحافظات

الوطن

كلف مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ولجان المتابعة المركزية في المحافظات بالتوسع ببرنامج الزراعات الأسرية وتأمين متطلبات انتشارها أفقياً من خلال تقديم دعم إضافي بقيمة مليار ليرة سورية لتنفيذ مرحلة ثانية مع بداية الموسم الشتوي القادم ليتم نشر هذا النظام الزراعي بكافة المحافظات السورية نظرا لدوره في تأمين مصدر دخل إضافي للأسرة وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي للأسر الريفية واستثمار كل متر قابل للزراعة.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد عرض وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف لواقع الخدمات بالمحافظات خلال الفترة الماضية وكلف المجلس وزارة الإدارة المحلية والبيئة بمتابعة تحسين الخدمات الأساسية بالمحافظات ومعرفة الصعوبات التي تعاني وتذليلها، وذلك بهدف الوقوف على مؤشرات الخدمات العامة (الماء، الكهرباء، الصحة، الاتصالات، المحروقات، المخابز) في المحافظات.

وناقش المجلس مشروع قانون بتعديل القانون رقم /١٣/ لعام ١٩٩٠ المتعلق بنقابة الفنانين ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره، بهدف معالجة حالات القصور في الاختصاصات الفنية المحددة لعضوية النقابة، والتمييز بين حالات اكتساب العضوية وفقا للمؤهل العلمي واكتسابها نتيجة التمرين والنجاح في الاختبار إضافة إلى شروط العضوية وصلاحيات النقابة ومجالسها.

وكلف المجلس وزارة المالية والمصرف المركزي بإيجاد صيغة مناسبة لاستيفاء رسم الطابع من البنوك الخاصة وشركات التمويل الصغير لجهة تقيّدها باستيفاء رسم الطابع وتسديده باعتبارها من الجهات الخاصة المكلفة باستيفائه وتوريده للخزينة العامة للدولة.

كما وافق المجلس على تحديد مركز عمل عدد من العاملين لدى المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية نظراً لحاجتها لهؤلاء العاملين للعمل لدى فروعها في المحافظات بعد إعادة فروع المؤسسة إلى العمل في المناطق المحررة.

وفي تصريح للإعلاميين أوضح وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أنه تم عرض واقع الخدمات في كل المحافظات السورية وفي كافة القطاعات الخدمية من الصحة والكهرباء والمياه والاتصالات والنظافة وغيرها، إضافة إلى واقع المحروقات والمطاحن والمخابز، كما تم تأطير واقع الخدمات في كل المحافظات السورية لجهة توظيفها، وما هي الصعوبات التي نعاني منها وما الآلية لتذليلها وتحسين واقع الخدمات.

وأشار الوزير مخلوف إلى أنه تمت مواكبة العمل على مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المحررة والمناطق الآمنة لتقدم الخدمات الأفضل، لافتاً إلى أن هذا يعتبر من أولويات عمل الحكومة التي تسعى إلى أن تكون هذه الخدمات في أحسن حال، إضافة إلى أنه يتم العمل على التوازي على إعادة تأهيل المناطق التي حررها الجيش العربي السوري وكل هذا الأمر يأتي ضمن تنظيم العمل بحيث يكون أداء الخدمات في كل المحافظات السورية على أكمل وجه، مؤكداً أن هناك جهوداً ومساعي لتطويرها وتحسينها ورصد الإمكانات اللازمة لجهة الاعتمادات أو لجهة تطوير أسطول الآليات الخدمية وتطوير الكادر العامل ضمن هذه القطاعات.

من جانبه، بين وزير الزراعة أحمد القادري انه خلال الفترة الماضية تم الانتهاء من توزيع نحو ١٣٨٨٨ مشروعا للزراعات الأسرية وزيادة المساحة الملحقة بالمنازل لتأمين دخل إضافي للأسر الريفية وتحسين سبل العيش لديهم، مبينا انه نتيجة نجاح هذه التجربة خلال الفترة الماضية وافقت الحكومة مجددا على هذا المبلغ الذي وصل إلى المليار ليرة وهو بمثابة دعم إضافي لتنفيذ مرحلة ثانية مع بداية الموسم الشتوي القادم وتم الإعداد لهذه المرحلة حالياً ليتم تطبيق هذا النظام الزراعي بجميع المحافظات السورية.

الإدارة: الثواب والعقاب

«اليانصيب» أكبر الداعمين لإيرادات «البريد».. والأرباح تضاعفت خمس مرات في ٤ أشهر

قصي المحمد

كشف المدير العام لمؤسسة البريد بدر أحمد لـ«الوطن» عن مجمل الإيرادات المحققة خلال الثلث الأول من العام الحالي والبالغة ما يقارب ٧٧٧ مليون ليرة سورية، بزيادة نحو ١٥ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي (٢٠١٧)، حيث بلغت ما يقارب ٦٦٠ مليون ليرة.

وأوضح بدر أن كمية الأرباح التي حققتها المؤسسة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري (٢٠١٨) بلغت ٩٠ مليون ليرة، بزيادة نحو ٥٤٣ بالمئة على الفترة نفسها من العام الماضي حيث بلغت ١٤ مليون ليرة سورية، أي إن الأرباح تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال عام.

وبيّن الأحمد أنه من خلال تحليل الإيرادات المحققة خلال الفترة المحددة هذا العام مقارنة مع العام الماضي، يلحظ تحقق زيادة شاملة في مختلف الخدمات البريدية التي تقدمها المؤسسة، إلا أن النسبة الأعلى كانت في خدمة اليانصيب التي بلغت ٤٠ بالمئة، تليها خدمة السجل المدني بنسبة تصل إلى ٣٨ بالمئة.

ولفت إلى أن مركز بريد محافظة دمشق هو المساهم الأكبر في تقديم الخدمة لوصولها إلى تلك المستويات مقارنة بغيره من المراكز البريدية الأخرى، مبيناً أن نسبة الزيادة والتحسن في واردات خدمة البريد الرسمي بلغت ما يقارب ٣٧ بالمئة، تليها إيرادات خدمة رسوم بدل عقود شركات البريد التي وصلت إلى ٣٣ بالمئة، أما بالنسبة لخدمة التأمينات فوصلت إلى ٣٠ بالمئة، على حين بلغت خدمة واردات التخليص من الآلات ١٦ بالمئة، وخدمة رسوم الحوالات البريدية نسبة ١٥ بالمئة، مشيراً إلى زيادة تتراوح بين ٢ إلى ٥ بالمئة لجميع الخدمات البريدية الأخرى.

وأرجع الأحمد تحسن الأداء ونسبة الزيادة البارزة في الأرباح إلى توجه إدارة المؤسسة للاعتماد على مبدأ الثواب والعقاب (مكافأة العامل الناجح ومعاقبة المقصرين) في العمل على جميع موظفي البريد في القطر، وهو ما أسهم بشكل ملحوظ في نتائج إيجابية على واردات المؤسسة.

وأشار إلى دور الجزء الإداري المؤتمت في السورية للبريد الذي أتاح للإدارة أن تكون على اطلاع دوري ولحظي، إن لزم الأمر، على جمع الأعمال التي تتم في فروع المؤسسة في جميع المحافظات، مؤكداً أن لعملية الربط الإلكتروني دوراً كبيراً في نجاح العمل المؤسساتي، لأنها تسهم في تصويب الخطأ مباشرة ما يساعد على حلّه وتجاوزه بالوقت المناسب من دون أن يترك أضراراً تنعكس سلباً على أداء البريد.

ولفت إلى أن المؤسسة حالياً تعمل على أتمتة جميع مفاصل العمل البريدي، وقد تم تشكيل حاضنة عمل جديدة لتتابع الموضوع، وذلك بالتوازي مع التوجه الحكومي العام نحو بناء أرضية متينة وقوية لتأسيس حكومة إلكترونية متطورة وحديثة.

وشدّد على أن التحسن في جودة الخدمة، والتحسن الأمني في المرحلة الأخيرة بعد الانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش العربي السوري؛ سهّلا عملية التنقل للمواطنين ومن ثم الاستفادة من خدمات البريد وتفعيل مراكز بريدية في المناطق المحررة مؤخراً وخاصة محافظة دير الزور، التي أصبحت فيها حركة حوالات مالية وبريدية واضحة، إضافة إلى التغيرات الإدارية التي حصلت في جميع مفاصل الهيكل الإداري في البريد كلها انعكست إيجاباً على أداء المؤسسة مقارنة مع المرحلة الماضية.